مديرية الشؤون القانونية

تقوم المديرية بتقديم المشـــورة في جميع الامور القانونية المتعلقة بعمل الوزارة ومراجعة مشـــاريع القوانين والانظمة والتعليمات وإعداد اللوائح للدعاوى القضـائية التي تكون الوزارة طرفا فيها ومتابعتها وحفظ الكفالات وتنظيم عقود الايجار للأبنية الخاصــة بالمديريات ومراكز الاعلاف ومتابعتها وتشـكيل لجان التحقيق والمشـاركة فيها كما تقوم ببسـط الرقابة القانونية على الجمعيات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة وفقا لأحكام التشريعات النافذة.

وتشمل المديرية من الأقسام التالية:

1- قسم الاستشارات القانونية والتشريعات
2- قسم القضايا والرقابة القانونية
3- قسم التحقيقات والمتابعة
4- قسم الكفالات والايجارات

وتتمثل مهام المديرية في ما يلي:

1. دراسة مسودة مشاريع التشريعات المقترحة والناظمة لأعمال الوزارة حسب الأصول.
2. إبداء الرأي والمشورة القانونية في جميع المعاملات والاستشارات القانونية وفقا لأحكام التشريعات واجتهادات المحاكم والاتفاقيات ذات العلاقة.
3. تدقيق الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود بناءً على التشريعات ذات العلاقة.
4. دراســـة ومتابعة القضـــايا التي تكون الوزارة طرفا فيها وإعداد الردود على الدعاوى والإنذارات العدلية المقامة على الوزارة وإقامة الدعاوى ومتابعتها.
5. تزويد النيابة العامة وإدارة قضـــايا الدولة والنيابة الإدارية وهيئة النزاهة ومكافحة الفســـاد بجميع الأدلة والبينات والأسانيد القانونية المتعلقة بالدعاوي المرفوعة من الوزارة أو ضدها لدى المحاكم المختصة.
6. متابعة الذمم المالية المحالة الى مديرية الأموال العامة والمحاكم المختصة.
7. الاشراف والرقابة على الجمعيات التي تقع ضمن اختصاص الوزارة.
8. الإشراف على تطبيق غرف التجارة والصناعة لأحكام التشريعات النافــذة وفقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب قوانين الغرف التجارية والصناعة.
9. تشكيل لجان التحقيق المتعلقة بعمل الوزارة والاشتراك فيها ومتابعة أعمالها ودراسة تقارير لجان التحقيق وبيان الرأي فيها ومتابعة تنفيذ التنسيبات مع الجهات ذات العلاقة.
10. تدقيق واستلام الكفالات المصرفية المقدمة لحسن تنفيذ العطاءات المقدمة للوزارة والاحتفاظ بها وتصنيفها وتبويبها.
11. متابعة وتنفيذ الإجراءات المتخذة على الكفالات من استلام أو حجز لصالح الوزارة أو الافراج عنها أو تمديدها.
12. إعداد عقود الايجار للمباني المستأجرة من قبل الوزارة والاحتفاظ بها.
13. المصادقة على نماذج براءات الذمة (المخابز والموظفين).